https://doi.org/10.61353/ma.0250225

مستقبل العلاقات الصينية – الأوروبية في ظل التنافس الأمريكي – الصيني

The Future of China-EU Relations in Light of US-China Rivalry

م.م. احمد ستار جاسم
كلية القانون – الجامعة المستنصرية
Ahmedsattar199668@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2026/3/7 تاريخ ارجاع البحث 2026/30/30 تار يخ قبول البحث 2026/4/8

يتناول هذا البحث موضوع مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية في ظل التنافس الأمريكي الصيني، بوساطة تحليل تطور العلاقة بين بكين وبروكسل وتقييم تأثير الصراع الجيوسياسي بين واشنطن وبكين على الموقف الأوروبي. وتظهر الدراسة أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتحقيق توازن صعب بين مصالحه الاقتصادية مع الصين والتزاماته الأمنية مع الولايات المتحدة. كما تستشرف سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقة تتراوح بين التعاون الانتقائي والتنافس الاستراتيجي، مع ترجيح استمرار التوازن الحذر في المدى المنظور نتيجة غياب استقلال أوروبي كامل.
الكلمات المفتاحية: العلاقات الصينية الأوروبية، التنافس الأمريكي الصيني، التوازن الأوروبي، الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي.

This research addresses the future of Sino-European relations in light of the US-China rivalry, by analyzing the development of the relationship between Beijing and Brussels and assessing the impact of the geopolitical conflict between Washington and Beijing on the European position. The study shows that the European Union is seeking to achieve a difficult balance between its economic interests with China and its security commitments with the United States. It also anticipates possible scenarios for the future of the relationship ranging from selective cooperation to strategic competition, with the likelihood of a continued cautious balance in the foreseeable future as a result of the absence of complete European independence.
Keywords: Sino-European relations, US-China rivalry, European balancing, European strategic autonomy.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

تمرّ العلاقات الدولية في العقود الأخيرة بمرحلة تحول جوهرية مع صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية عالمية، وتراجع التفوق الأمريكي الأحادي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أدى هذا التحول إلى بروز تنافس استراتيجي محتدم بين أميركا والصين، لم تقتصر آثاره على شرق آسيا فحسب، بل امتدت إلى أوروبا التي تجد نفسها اليوم في موقع بالغ الحساسية بين حليفها التاريخي الولايات المتحدة ومنافسها الاقتصادي الصاعد الصين. إذ تحول الاتحاد الأوروبي من كيان اقتصادي إلى فاعل سياسي يحاول ترسيخ مكانته في النظام الدولي، إلا أن التغير في موازين القوى العالمية فرض عليه تحديات جديدة تتعلق بكيفية التوفيق بين المصالح الاقتصادية مع الصين، والالتزامات الأمنية مع الولايات المتحدة. في هذا السياق، تبرز العلاقة الصينية الأوروبية بوصفها أحد أهم المتغيرات التي ستسهم في تحديد شكل النظام الدولي خلال العقود القادمة، سواء استمرت في مسار التعاون، أم تحولت إلى مجال تنافس وصراع بالوكالة بين الشرق والغرب.

أولاً: هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحليل الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الصينية الأوروبية في ضوء التنافس الأمريكي الصيني، وبيان مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة تمكنه من الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية دون الانخراط في صراع القطبين. كما يسعى إلى استشراف الدور الأوروبي المحتمل في إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، ومدى إمكانية تحوله إلى فاعل مستقل يسهم في ترسيخ التعددية القطبية.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية المعاصرة، والمتمثلة في إعادة توزيع القوة، إذ يبرز التحول في إدراك أوروبا للصين من شريك تجاري إلى منافس في الذكاء الاصطناعي في الوقت الحاضر. كذلك توضيح موقع أوروبا في معادلة الصراع الأمريكي الصيني، باعتبارها الحلقة الوسطى في إعادة بناء النظام الدولي.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسة للبحث حول التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن لأوروبا أن تحافظ على توازنها الاستراتيجي في ظل تصاعد التنافس الأمريكي الصيني، وما السيناريوهات المحتملة لمستقبل علاقاته مع الصين؟ ومن هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

1. ما طبيعة العلاقة التاريخية، والاقتصادية، والسياسية التي تجمع الصين بالاتحاد الأوروبي؟
2. كيف أثر التنافس الأمريكي الصيني على التوجهات الأوروبية الخارجية؟
3. ما العوامل التي تحدد مسار العلاقة بين الطرفين (الصين وأوروبا) في المستقبل؟
4. هل تتجه أوروبا نحو بناء سياسة مستقلة أم ستبقى ضمن المحور الغربي في سياق علاقتها مع الصين؟

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية سيتحدد بمدى قدرة أوروبا على تحقيق استقلال استراتيجي فعلي عن الولايات المتحدة، وأن استمرار تبعيتها للأمن الأمريكي سيبقي علاقاتها مع الصين في إطار التوازن الحذر دون تحول نحو شراكة استراتيجية حقيقية.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستشرافي فضلًا عن التاريخي القائم على تحليل العلاقات الدولية من منظور واقعي بنيوي، من خلال دراسة محددات القوة والمصلحة وتأثير البيئة الدولية على سلوك الدول. استخدم البحث المنهج المقارن في تحليل مواقف كل من الصين وأوروبا والولايات المتحدة تجاه بعضها البعض، ومقارنة تطور هذه المواقف عبر مراحل زمنية مختلفة، مع المتغير الأميركي في العلاقات مع الطرفين.

سادساً: هيكلية البحث:

من أجل الإحاطة بموضوع بحثنا، تم تقسيم البحث على مبحثين: تناولنا في المبحث الأول: العلاقات الصينية الأوروبية في ظل الوجود الأمريكي، أما في المبحث الثاني: مستقبل العلاقات بين الصين وأوروبا، وتليهما الخاتمة التي تضم أهم الاستنتاجات.

المبحث الأول

العلاقات الصينية الأوروبية في ظل الوجود الأمريكي

تعدّ العلاقات الصينية الأوروبية من القضايا الرئيسة في النظام الدولي المعاصر، إذ تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. في ظل الوجود الأمريكي، تتعرض هذه العلاقات لتحديات كبيرة، إذ تسعى الولايات المتحدة للحد من نفوذ الصين في أوروبا، مما يؤثر على السياسات الأوروبية التي تحاول موازنة علاقاتها مع الصين وأميركا. يتطلب ذلك دراسة تأثيرات هذا التنافس على التعاون والصراع بين القوى الكبرى في مختلف المجالات.

المطلب الأول: الإطار العام للعلاقات الصينية-الأوروبية

تعد العلاقات الصينية الأوروبية من أكثر الملفات تعقيداً وتشابكاً في النظام الدولي المعاصر، إذ تجمع بين بعد اقتصادي متنامٍ وبعد سياسي تتخلله تباينات في القيم والمصالح. إذ شهدت هذه العلاقات منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولاً من علاقة قائمة على التبادل التجاري المحدود إلى شراكة استراتيجية شاملة، فرضتها تحولات القوة العالمية وصعود الصين كفاعل رئيسي في النظام الدولي، إلى جانب رغبة أوروبا في تنويع علاقاتها الدولية وتخفيف تبعيتها للولايات المتحدة (فرات، 2024، صفحة 17). فمن الناحية التاريخية، بدأت ملامح التقارب الصيني الأوروبي منذ سبعينيات القرن الماضي، حين سعى الجانبان إلى إقامة جسور

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تواصل بعد فترة طويلة من الانغلاق والتباعد الأيديولوجي. ومع انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين أواخر السبعينيات، أصبحت أوروبا سوقاً رئيسة للاستثمارات الصينية ومصدراً مهماً للتكنولوجيا والمعرفة الصناعية. هذا التوجه ساهم في بناء قاعدة مصالح مشتركة، إذ تجسدت لاحقاً في توقيع الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وأوروبا عام 2003، والتي أرست إطاراً مؤسسياً للعلاقات بين الجانبين (محمد، 2022، صفحة 8).

ومع ذلك، فإن هذه العلاقة لم تخلُ من التوترات البنيوية التي تعود إلى اختلاف طبيعة النظامين السياسيين. فبينما تقوم أوروبا على أسس ليبرالية ديمقراطية تعلو من قيم حقوق الإنسان وحكم القانون، فإن الصين تعتمد نموذجاً سلطوياً تنموياً يضع الاستقرار والنمو الاقتصادي في مقدمة الأولويات، مما يخلق فجوة في التصورات حول مفهوم النظام الدولي العادل. هذه الفجوة الفكرية، وإن لم تمنع التعاون الاقتصادي، إلا أنها شكلت خلفية دائمة للتباينات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين، لاسيما فيما يتعلق بقضايا مثل هونغ كونغ، شينجيانغ، أو الموقف من تايوان. أما اقتصادياً، فتعد أوروبا أحد أكبر الشركاء التجاريين للصين، في حين أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري لأوروبا بعد الولايات المتحدة. هذا التشابك الاقتصادي العميق منح العلاقة طابعاً براغماتياً، بحيث يسعى كل طرف للحفاظ على مصالحه التجارية رغم الخلافات السياسية. فعلى سبيل المثال، مثل توقيع الاتفاق الشامل للاستثمار بين الصين وأوروبا عام 2020 تتويجاً لمسار طويل من المفاوضات الهادفة إلى تنظيم الاستثمارات المتبادلة، وإن كان تنفيذ الاتفاق قد تعثر بسبب العقوبات الأوروبية على مسؤولين صينيين ورد بكين بالمثل (سفير، 2025، صفحة 8).

من الناحية الجيوسياسية، تنظر أوروبا إلى الصين باعتبارها شريكاً اقتصادياً، ومنافساً اقتصادياً، وخصماً نظامياً في الوقت ذاته، على وفق ما ورد في الاستراتيجية الأوروبية تجاه الصين الصادرة عام 2019. وهذا التوصيف الثلاثي يعكس إدراكاً أوروبياً لضرورة التوازن بين المصالح والمخاوف. في حين تمثل الصين فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي، فإنها أيضاً تمثل تحدياً لقواعد السوق الحرة والمعايير الديمقراطية التي تقوم عليها أوروبا. أما من وجهة النظر الصينية، فإن الصين ترى في أوروبا شريكاً مهماً يمكنه المساهمة في بناء نظام دولي أكثر توازناً وتعددية، بعيداً عن الهيمنة الأمريكية (فرات، 2024، صفحة 21). وقد سعت الصين إلى توسيع حضورها في القارة عبر مبادرة الحزام والطريق، إذ انضمت إليها عدة دول أوروبية، خصوصاً في شرق وجنوب أوروبا، ما أثار حفيظة بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية على السواء. فالتوسع الصيني في البنية التحتية الأوروبية اعتبر لدى البعض اختراقاً اقتصادياً ذا أبعاد استراتيجية، لا سيما في ظل استخدام الصين أدوات التمويل والاستثمار لتوسيع نفوذها الجيوسياسي. وفي هذا السياق، برزت إشكالية التباين داخل أوروبا نفسها بشأن كيفية التعامل مع الصين. في حين تتبنى ألمانيا وفرنسا نهجاً حذراً يسعى للتوازن بين المصالح والقيم، نجد بعض الدول الأوروبية الصغيرة تميل إلى تعزيز التعاون مع الصين بدافع المصلحة الاقتصادية المباشرة. هذا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الانقسام الداخلي أضعف القدرة الأوروبية على صياغة سياسة موحدة تجاه الصين، وجعل العلاقة أكثر مرونة ولكن أيضاً أكثر هشاشة (إميل، 2023، صفحة 32).

لذا يرى الباحث أن الإطار العام للعلاقات الصينية–الأوروبية يتسم بطبيعة "المعادلة المزدوجة"، إذ تتعايش المصالح الاقتصادية مع الشكوك السياسية ضمن بنية معقدة للنظام الدولي الحالي. وتبدو هذه العلاقة مرشحة لمزيد من التوازن في المستقبل القريب، إذ يسعى الطرفان إلى الحفاظ على مصالحهما دون الانخراط في مواجهة مباشرة أو تحالف كامل. ومن المرجح أن تعتمد طبيعة العلاقة على قدرة أوروبا في تحقيق استقلال استراتيجي عن الولايات المتحدة، وقدرة الصين على طمأنة أوروبا بشأن نواياها العالمية.

إن البعد الاقتصادي هو الركيزة الأهم في العلاقات الصينية الأوروبية، إذ يشكل المجال التجاري والاستثماري المحرك الأساسي لاستمرار التواصل بين الجانبين رغم التباينات السياسية. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي أكثر من 900 مليار دولار عام 2023، مما يجعل دول الاتحاد الشريك التجاري الأول للصين، في حين تعد الصين الشريك الثاني للاتحاد بعد الولايات المتحدة. هذه الأرقام تعكس عمق التشابك الاقتصادي الذي بات يصعب فصله عن المنظومة العالمية. إذ يتركز التعاون الاقتصادي بين الجانبين في مجالات التكنولوجيا، الصناعات التحويلية، الطاقة المتجددة، والاتصالات (سفير، 2025، صفحة 9). إلا أن هذا التعاون لا يخلو من تحديات، إذ عبرت أوروبا مراراً عن قلقها من عدم تكافؤ الفرص في الأسواق الصينية، ومن الدعم الحكومي الكبير الذي تقدمه بكين لشركاتها الوطنية، الأمر الذي يخل بمبدأ المنافسة العادلة. في المقابل، تعدّ الصين أن أوروبا تفرض قيوداً تنظيمية صارمة على الشركات الصينية تحت ذرائع تتعلق بالأمن القومي وحقوق الإنسان، وهو ما تعدّه بكين استخداماً سياسياً للاقتصاد. وعلى الرغم من هذه التوترات، تسعى الشركات الأوروبية إلى الاستفادة من السوق الصينية الضخمة، خاصة في مجالات السيارات الكهربائية والسلع الفاخرة والطاقة النظيفة، بينما تستثمر الصين في البنى التحتية والموانئ الأوروبية، من ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق. هذه المبادرة تمثل أداة رئيسة لتوسيع الحضور الاقتصادي الصيني في أوروبا، إذ باتت الصين تمتلك حصصاً في موانئ رئيسة مثل بيرايوس في اليونان وهامبورغ في ألمانيا (حكمات، 2020، صفحة 23).

أما من ناحية البعد السياسي والاستراتيجي، فتكتسب العلاقات الصينية الأوروبية بعداً استراتيجياً متزايد الأهمية في ظل التحولات الجارية في النظام الدولي، خصوصاً مع احتدام التنافس الأمريكي الصيني. فبالنسبة لأوروبا، تمثل الصين شريكاً ضرورياً لتحقيق التوازن في البيئة الدولية، لكنها في الوقت نفسه خصم يثير القلق بسبب طبيعة نظامها السياسي وطموحاتها التكنولوجية والعسكرية. إذ تأثرت السياسة الأوروبية تجاه الصين بعمق بالعلاقات عبر الأطلسي، حيث لا يزال النفوذ الأمريكي يوجه مواقف أوروبا في الملفات الأمنية الكبرى (بن صديق، 2024، صفحة 137). إلا أن الأصوات الأوروبية الداعية إلى الاستقلالية الاستراتيجية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ازدادت قوة بعد جائحة كورونا وحرب أوكرانيا، إذ كشفت الأزمتان عن هشاشة الاعتماد الأوروبي على الخارج، سواء في مجال الطاقة، أم التكنولوجيا. في هذا السياق، بدأت بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، تنظر إلى الصين بوصفها شريكاً لا يمكن تجاهله في تحقيق توازن القوى العالمي (حكمات، 2020، صفحة 25).

من ناحية أخرى، تسعى الصين إلى تعزيز موقعها الدبلوماسي في القارة الأوروبية، ليس فقط عبر التعاون الاقتصادي، بل أيضاً من خلال الانخراط في الحوار السياسي حول القضايا الدولية مثل المناخ، والتنمية، والسلام العالمي. فالصين تقدم نفسها كقوة مسؤولة تسعى إلى دعم التعددية ورفض سياسة المحاور، وهو خطاب يلقى صدى إيجابياً في بعض الأوساط الأوروبية التي تتطلع إلى نظام دولي أكثر توازناً، لكن هذا الخطاب لا يخلو من الشكوك (عثمان، 2023، صفحة 76). إذ لا تزال أوروبا ترى في بعض السياسات الصينية تهديداً للنظام الليبرالي الدولي، لاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرية التعبير. وتظهر هذه الحساسية السياسية في المواقف الأوروبية المتشددة من قضية هونغ كونغ أو شينجيانغ، والتي تعدّها الصين شؤوناً داخلية. إذ إن هذه الخلافات القيمية تشكل عقبة مستمرة أمام بناء ثقة سياسية حقيقية بين الطرفين. ورغم ذلك، فإن هناك إدراكاً متبادلاً بأن العلاقات الصينية الأوروبية لا يمكن أن تكون صفرية، أي قائمة على الصراع الكامل، أو التحالف المطلق، بل هي علاقة تتأرجح بين التعاون الانتقائي والمنافسة المحسوبة، على وفق ما تمليه التحولات الدولية وموازين القوى (محمد، 2022، صفحة 10).

لذا من وجهة نظر الباحث، فإن الإطار العام للعلاقات الصينية الأوروبية يكشف عن توازن دقيق بين المصلحة والمبدأ. إذ تجد أوروبا نفسها مضطرة للتعامل مع الصين كشريك اقتصادي لا غنى عنه، لكنها في الوقت ذاته تسعى إلى الحفاظ على منظومتها القيمية الليبرالية. أما الصين، فهي تدرك أهمية أوروبا كقوة اقتصادية وتكنولوجية، لكنها لا تسعى بالضرورة إلى تقويضها، بل إلى إعادة تعريف العلاقات الدولية بحيث تكون متعددة الأقطاب ومتوازنة المصالح.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي-الصيني وتأثيره على الموقف الأوروبي

يشكل التنافس الأمريكي الصيني أبرز ملامح النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، إذ تجاوز حدود الصراع الاقتصادي ليصبح تنافساً شاملاً يمس الجوانب التكنولوجية (AI) والعسكرية والأيديولوجية. وفي خضم هذا التنافس المحتدم، تجد أوروبا نفسها أمام معادلة صعبة: كيف تحافظ على تحالفها التاريخي مع الولايات المتحدة من جهة، وتستفيد من شراكتها الاقتصادية مع الصين من جهة أخرى؟ هذه الإشكالية تعكس مأزق الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية، التي تتأرجح بين الولاء للمحور الغربي والرغبة في لعب دور أكثر توازناً في النظام الدولي الجديد. إذ أفرز التنافس الأمريكي الصيني بيئة دولية مضطربة دفعت أوروبا إلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إعادة النظر في أولوياتها الجيوسياسية، خصوصاً بعد جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حيث أدركت القارة العجوز هشاشة موقعها بين قوتين عظميين تتنازعان على قيادة العالم (غومودو، 2023، صفحة 4).

يعد التنافس الأمريكي الصيني تعبيرا عن تحول بنيوي في ميزان القوى العالمي، حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية التقليدية أمام صعود الصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية كبرى، فمنذ وصول الرئيس شي جينبينغ إلى الحكم، تبنت الصين استراتيجية تقوم على النهضة الوطنية وإعادة التوازن في النظام الدولي، من خلال مبادرات مثل الحزام والطريق ومبادرة الحوكمة العالمية، في المقابل، رأت الولايات المتحدة في هذا الصعود تهديدا مباشرا لمصالحها وموقعها القيادي، فسعت إلى احتوائه عبر سياسات متعددة، مثل فرض قيود على التكنولوجيا، وتشكيل تحالفات مثل الرباعية، فضلا عن تعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكن هذا التنافس لم يقتصر على المجال العسكري، بل امتد إلى الاقتصاد والابتكار، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والرقائق الإلكترونية، والطاقة المتجددة، وقد أصبح الاقتصاد العالمي ساحة صراع غير معلن بين اميركا والصين حول السيطرة على سلاسل الإمداد العالمية والتفوق التكنولوجي، في هذا السياق، لا تمثل أوروبا طرفا رئيسيا في الصراع، لكنها تمثل ساحة مهمة من ساحاته، إذ تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى كسبها إلى صفها أو على الأقل تحييدها (أسامة، 2024، ص 31)

تاريخياً، يشكل التحالف الأمريكي الأوروبي أحد أعمدة النظام الليبرالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ قامت العلاقة بين الطرفين على قاعدة الأمن مقابل الولاء، حيث توفر واشنطن المظلة الأمنية لأوروبا مقابل التزام الأخيرة بالتحالف الغربي. غير أن التحولات الجارية، ولا سيما التنافس الأمريكي الصيني، أضعفت هذا النموذج، ودفعت الأوروبيين إلى التساؤل عن جدوى استمرار الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة. أما اقتصادياً، فترتبط أوروبا بعلاقات وثيقة مع الصين، كونها سوقاً ضخمة للصادرات والاستثمارات الأوروبية. فالشركات الألمانية والفرنسية والإيطالية تعتمد بدرجات متفاوتة على السوق الصينية، سواء في صناعة السيارات، أم المعدات التكنولوجية، أم الطاقة المتجددة. ومع تصاعد التوتر الأمريكي الصيني، أصبحت أوروبا أمام خيار صعب: إما الانحياز الكامل لواشنطن في مساعيها لاحتواء الصين، أو الحفاظ على توازن دقيق يحمي مصالحها الاقتصادية دون خسارة تحالفها السياسي والعسكري التاريخي (غومودو، 2023، صفحة 5).

إذ ظهر هذا التوازن الهش بوضوح في المواقف الأوروبية من قضايا مثل حرب التكنولوجيا، إذ التزمت معظم الدول الأوروبية بسياسة التحقق من المخاطر في التعامل مع الشركات الصينية مثل هواوي، دون الانضمام التام إلى الموقف الأمريكي القاضي بإقصاء الصين من البنية التحتية للاتصالات. كذلك في ملف تايوان، تميل أوروبا إلى تأييد سياسة الصين الواحدة، لكنها في الوقت نفسه تدعو إلى حل سلمي يضمن الاستقرار في مضيق تايوان (عابدين، 2024، صفحة 5). أما من الناحية السياسية، فتظهر أوروبا إدراكاً متزايداً بأن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الانحياز الأعمى للولايات المتحدة لم يعد يخدم مصالحها طويلة الأمد، خاصة في ظل ما تعدّه بعض العواصم الأوروبية تقلباً في السياسات الأمريكية بين الإدارات المختلفة. لذا، برزت مفاهيم جديدة في الخطاب الأوروبي مثل الاستقلالية الاستراتيجية والسيادة الأوروبية، التي تسعى إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قراراته الخارجية بمعزل عن الضغوط الأمريكية أو الصينية. أيضاً، إن أحد أبرز أوجه التنافس الأمريكي الصيني يتمثل في المجال التكنولوجي، وهو المجال الذي يشهد سباقاً محموماً للسيطرة على التقنيات المتقدمة، خصوصاً في الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والطاقة النظيفة. في هذا السياق، أصبحت أوروبا هدفاً محورياً للطرفين، فكل من واشنطن وبكين تسعى إلى كسبها كحليف تكنولوجي واقتصادي (أسامة، 2024، صفحة 33).

من جهة، تحاول الولايات المتحدة إقناع أوروبا بالانضمام إلى استراتيجيتها الهادفة إلى فك الارتباط مع الصين في مجالات التكنولوجيا الحساسة، وهو ما تجلى في الجهود الأمريكية لمنع تصدير الرقائق المتقدمة إلى بكين. ومن جهة أخرى، تقدم الصين لأوروبا فرصاً اقتصادية مغرية، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة الخضراء، ضمن إطار مبادرة طريق الحرير. إذ تتعامل أوروبا مع هذا الصراع بحذر بالغ، إذ تسعى للحفاظ على تفوقها التكنولوجي واستقلالها الصناعي دون الدخول في مواجهة مفتوحة مع أي من القوتين. وقد بدأت المفوضية الأوروبية منذ عام 2021 بوضع إطار جديد أطلقت عليه "المرونة الاستراتيجية"، يسعى إلى تقليل التبعية في سلاسل الإمداد، خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل الأدوية والتكنولوجيا والطاقة. إلا أن الانقسام داخل أوروبا نفسها يجعل من الصعب تبني موقف موحد، فبينما تميل ألمانيا وهولندا إلى حماية مصالحهما الصناعية، تتخذ دول شرق أوروبا مواقف أكثر قرباً من واشنطن، مدفوعة بعوامل أمنية وتاريخية. هذا التباين يعكس هشاشة الموقف الأوروبي أمام ضغوط التنافس العالمي (سليمان، 2024، صفحة 221).

ولم يقتصر أثر التنافس الأمريكي الصيني على الاقتصاد والتكنولوجيا فحسب، بل امتد إلى المجال الأمني والعسكري. فواشنطن تنظر إلى الصين كتهديد استراتيجي طويل الأمد، وتسعى إلى تشكيل تحالفات جديدة في آسيا لمواجهتها، في حين ترى أوروبا أن أولويتها الأمنية تتركز في جوارها المباشر، خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية—الأوكرانية. ورغم ذلك، فإن الولايات المتحدة تضغط على حلفائها الأوروبيين لتبني مواقف أكثر تشددا تجاه بكين، معتبرة أن الصين تمثل تحدياً للنظام الدولي القائم على القواعد. وقد انعكس هذا التوجه في بيانات حلف الناتو الأخيرة، التي وصفت الصين لأول مرة بأنها تحد منهجي للقيم الغربية (عبد المجيد، 2024، صفحة 387). لكن العديد من الدول الأوروبية لا تشارك واشنطن هذا التوصيف بالكامل، إذ ترى أن الصين ليست خصماً عسكرياً مباشراً لأوروبا، بل شريكاً اقتصادياً يمكن التفاهم معه. ومن الناحية الاستراتيجية، تحاول أوروبا تجنب الانجراف إلى سياسة الاحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة، خشية أن يؤدي ذلك إلى تدمير مصالحها الاقتصادية وإلى إعادة تقسيم العالم إلى معسكرات متنافسة. وتفضل الحكومات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الأوروبية اتباع نهج الانخراط البناء، الذي يقوم على الحوار والتعاون الانتقائي مع الصين، بالتوازن مع تعزيز التنسيق الأمني مع واشنطن في ملفات أخرى مثل أوكرانيا والدفاع الجماعي (سليمان، 2024، صفحة 22).

لذا يرى الباحث أن الموقف الأوروبي تجاه التنافس الأمريكي الصيني يعكس حالة ازدواج استراتيجي، إذ تحاول أوروبا الجمع بين الحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع الصين. غير أن هذه الازدواجية ليست مؤشر ضعف بقدر ما هي محاولة واقعية لإعادة تعريف الدور الأوروبي في النظام الدولي المتعدد الأقطاب. فالسياسة الأوروبية تميل نحو البراغماتية، إذ لا يمكنها الانفصال عن واشنطن لأسباب أمنية، ولا عن بكين لأسباب اقتصادية. لذلك، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى صياغة موقف ثالث يوازن بين القوتين، ويعبر عن طموحه في أن يكون قطبا مستقلاً في السياسة العالمية.

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات بين الصين وأوروبا

يعد مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية من المواضيع الحيوية في السياسة الدولية، حيث تتسم هذه العلاقة بتزايد التبادل التجاري والاستثماري بين الطرفين. في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، تسعى الصين إلى تعزيز وجودها في السوق الأوروبية عبر مشروعات مثل "مبادرة الحزام والطريق"، بينما تحاول أوروبا الحفاظ على استقلالها الاقتصادي من خلال تنويع شراكاتها. ومع تزايد التنافس بين الصين والولايات المتحدة، ستتأثر العلاقات الاقتصادية بين الصين وأوروبا بشكل كبير بالتحولات الجيوسياسية. يتطلب ذلك توازناً دقيقاً بين الاستفادة من الفرص الاقتصادية والتعامل مع التحديات السياسية.

تدخل العلاقات الصينية الأوروبية مرحلة جديدة تتسم بالغموض والتقلب، في ظل بيئة دولية يشوبها التوتر بين الولايات المتحدة والصين، والتحولات العميقة في النظام العالمي. فالقارة الأوروبية، التي لطالما مثلت ركيزة من ركائز النظام الليبرالي الغربي، تجد نفسها اليوم أمام خيارات استراتيجية صعبة تتعلق بمستقبل علاقتها مع القوة الصاعدة في الشرق. إذ شهد العقد الأخير تغيراً جوهرياً في إدراك أوروبا للصين من شريك اقتصادي إلى منافس منهجي وفق توصيف أوروبا في استراتيجيتها لعام 2019. ومع ذلك، لا تزال المصالح الاقتصادية والتكنولوجية تجمع الطرفين، وهو ما يجعل مسار العلاقة بينهما محكوماً بمزيج من الفرص والمخاطر (فازيه، 2022، صفحة 11). في ضوء ذلك، يسعى هذا المحور إلى استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الصينية—الأوروبية، في ضوء المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية الراهنة. ويرى الباحث أن رسم ملامح المستقبل يتطلب تحليلاً متكاملاً يأخذ في الحسبان ثلاثة أبعاد رئيسة: توجهات السياسة الأوروبية الداخلية، ودور الولايات المتحدة كفاعل مؤثر، وطبيعة التحولات في النظام الدولي. وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن رسم أربع سيناريوهات رئيسية لمسار العلاقة بين الصين وأوروبا خلال العقد القادم.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250225

المطلب الأول: استمرار التوازن الحذر (النهج البراغماتي)

يعد هذا السيناريو الأكثر احتمالاً في المدى القصير والمتوسط، ويقوم على بقاء العلاقة بين الصين وأوروبا في إطار البراغماتية الحذرة، بحيث تستمر الاتصالات السياسية والاقتصادية دون تحالف استراتيجي، أو قطيعة واضحة. إذ تتبنى أوروبا في هذا السيناريو سياسة الانخراط الانتقائي، أي التعاون مع الصين في القضايا التي تخدم مصالحها كالمناخ، التجارة، التكنولوجيا الخضراء، مع استمرار الحذر في الملفات الحساسة مثل الأمن السيبراني وحقوق الإنسان. ويستند هذا المسار إلى جملة من العوامل الواقعية كالاعتماد الاقتصادي المتبادل، إذ تعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري لأوروبا بعد الولايات المتحدة، وانقسام المواقف داخل أوروبا، إذ تميل بعض الدول كألمانيا وفرنسا إلى الحفاظ على قنوات الحوار مع الصين، في حين تتخذ دول أوروبا الشرقية مواقف أكثر تشدداً. كذلك الضغوط الأمريكية المحدودة، إذ رغم رغبة واشنطن في احتواء الصين، إلا أنها بحاجة إلى التعاون الأوروبي في ملفات أخرى، مما يجعلها تتسامح مع قدر من المرونة الأوروبية تجاه بكين (سليمان، 2024، صفحة 223).

في هذا السيناريو، تبقى أوروبا حريصة على الحفاظ على مكانتها كوسيط دولي، وتتبنى خطاباً متوازناً بين المنافسة والتعاون. ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تعزيز الحوار المؤسسي بين الاتحاد الأوروبي والصين، مع استمرار الخلافات في قضايا القيم والديمقراطية. إلا أن هذا المسار محفوف بمخاطر الجمود الاستراتيجي، إذ قد يؤدي استمرار الغموض إلى فقدان الثقة بين الطرفين على المدى الطويل، خصوصاً إذا تصاعد الضغط الأمريكي أو اتخذت الصين مواقف أكثر حزماً في تايوان أو بحر الصين الجنوبي (سليمية، 2024، صفحة 3).

المطلب الثاني: الانحياز الأوروبي نحو الولايات المتحدة (الاصطفاف الغربي)

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن التنافس الأمريكي الصيني سيتفاقم، وأن واشنطن ستنجح في دفع أوروبا إلى الاصطفاف الكامل ضمن المحور الغربي في مواجهة بكين. في هذه الحالة، ستتحول أوروبا إلى طرف فعلي في الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين، سواء عبر فرض قيود على الاستثمارات الصينية، أم الانضمام إلى العقوبات التكنولوجية. وإن العوامل التي قد تدفع نحو هذا السيناريو عديدة، أهمها الاعتماد الأمني الأوروبي على الولايات المتحدة، خاصة في ظل تصاعد التهديدات الروسية، وتزايد الضغوط السياسية والإعلامية الغربية حول قضايا حقوق الإنسان في الصين، مما يعزز مناخاً معادياً لبكين في الرأي العام الأوروبي. كذلك تشدد الإدارات الأمريكية المستقبلية، كما هو متوقع في حال عودة التيارات القومية أو المحافظة إلى السلطة (أحمد، 2023، صفحة 6).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إن تداعيات هذا السيناريو ستكون كبيرة، إذ ستتراجع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بشكل ملحوظ، وقد يتم تعليق بعض الاتفاقات التجارية، مثل اتفاقية الاستثمار الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والصين التي جمدت بالفعل منذ عام 2021. كما ستسعى أوروبا لتقليص اعتمادها على المنتجات الصينية، خصوصاً في التكنولوجيا المتقدمة وسلاسل الإمداد. غير أن تبني هذا المسار يعني أيضاً تراجع استقلالية القرار الأوروبي، وتحول دول الاتحاد الأوروبي إلى ملحق استراتيجي للولايات المتحدة في سياستها العالمية (عميري، 2024، صفحة 882). بناءً على ما تقدم، يرى الباحث أن هذا السيناريو قد يضعف مكانة أوروبا كقوة موازنة في النظام الدولي، ويجعلها أكثر هشاشة أمام التحولات العالمية القادمة (عميري، 2024، صفحة 882).

المطلب الثالث: الشراكة الاستراتيجية المعمقة (التحول نحو الشرق)

في المقابل، يفترض هذا السيناريو حدوث تقارب استراتيجي بين الصين وأوروبا، يقوم على إدراك أوروبي متزايد بأن الاعتماد المفرط على أميركا لا يخدم مصالح القارة على المدى البعيد. فقد تتسارع ملامح هذا التحول في حال تراجع الالتزام الأمريكي بأمن أوروبا، أو انشغالها المتزايد بآسيا، ما يدفع الأوروبيين إلى البحث عن شريك بديل في الشرق. وقد تتوافر عدة عوامل موضوعية يمكن أن تدفع نحو هذا السيناريو، أهمها تشابه المصالح الاقتصادية، إذ تتكامل الصناعات الأوروبية والتكنولوجيا الصينية في مجالات الطاقة النظيفة والنقل الذكي، وتنامي الطموح الأوروبي في تحقيق استقلال استراتيجي، لا سيما في ظل مشاريع الاتحاد المتعلقة بالدفاع والابتكار. كذلك ميل بعض الدول الكبرى مثل فرنسا وألمانيا إلى انتهاج سياسة خارجية متعددة الأقطاب (الطحلاوي، 2024، صفحة 69).

في هذا السيناريو، قد تشهد العلاقات الأوروبية الصينية توسعاً نوعياً يشمل تنسيقاً في المنظمات الدولية، وزيادة في الاستثمارات المتبادلة، وربما تعاوناً أمنياً محدوداً في قضايا مكافحة الإرهاب أو الأمن السيبراني. غير أن هذا السيناريو يواجه عقبات كبرى، أهمها معارضة واشنطن القوية لأي تقارب أوروبي صيني، واحتمال انقسام أوروبا داخلياً بين مؤيد ومعارض لهذا التوجه (خضير، 2022، صفحة 5).

ويرى الباحث أن احتمال تحقق هذا السيناريو يبقى متوسطاً، لكنه يزداد واقعية مع تزايد التباعد في الرؤى بين أوروبا والولايات المتحدة حول قضايا مثل الطاقة، والمناخ، والسيادة الرقمية.

المطلب الرابع: الانقسام الداخلي الأوروبي وتعدد المسارات

يمثل هذا السيناريو تطوراً محتملاً في حال عجز أوروبا عن صياغة سياسة موحدة تجاه الصين، مما يؤدي إلى تعدد المسارات داخل القارة. وفي هذا الوضع، قد تتجه بعض الدول إلى التعاون الوثيق مع الصين بدافع اقتصادي مثل المجر وإيطاليا واليونان، بينما تصطف أخرى إلى جانب الولايات المتحدة بدافع أمني مثل بولندا ودول البلطيق. وهذا يعني أن العلاقة مع بكين ستتوقف على طبيعة كل دولة عضو، وليس على موقف أوروبي جماعي. وسيترتب على هذا الانقسام نتائج مهمة، أهمها إضعاف القدرة التفاوضية للاتحاد الأوروبي في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مواجهة الصين، وفقدان أوروبا لوحدتها الجيوسياسية أمام القوى الكبرى، فضلاً عن تحول القارة إلى ساحة تنافس بين أميركا والصين بدلاً من أن تكون فاعلاً مؤثراً بحد ذاتها (سليمان، 2024، صفحة 225). ومع أن هذا السيناريو قد يبدو سلبياً، إلا أنه يعبر عن واقع قائم فعلياً، إذ تختلف أولويات الدول الأوروبية بين من يركز على الأمن ومن يهتم بالاقتصاد. وإذا لم تنجح بروكسل في صياغة رؤية موحدة توازن بين القيم والمصالح، فإن مستقبل العلاقات مع الصين سيبقى مرهوناً بتقلبات السياسة الداخلية لكل دولة أوروبية على حدة (رضا، 2024، صفحة 18).

لذا يمكن القول إن مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية لن يتجه نحو القطيعة ولا التحالف الكامل، بل نحو نموذج معقد من التعاون الانتقائي المشروط. فأوروبا، رغم إدراكها لأهمية الصين كشريك اقتصادي لا غنى عنه، لا تستطيع تجاوز تحالفها التاريخي مع الولايات المتحدة، لاسيما في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها. وفي المقابل، تدرك الصين أن أوروبا تمثل ركيزة أساسية في بناء توازن عالمي متعدد الأقطاب، لذلك تسعى إلى الحفاظ على خطوط التواصل والانفتاح معها. ومن منظور تحليلي، يمكن القول إن السيناريو الأول (التوازن الحذر) هو الأقرب للتحقق في العقد القادم، مع احتمالية تطوره نحو أحد السيناريوهين الآخرين تبعاً للتغيرات في البيئة الدولية. كذلك يرى الباحث أن قدرة أوروبا على تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية ستكون العامل الحاسم في تحديد اتجاه العلاقة مع الصين. فإذا تمكنت من توحيد موقفها وبناء قوة ذاتية في مجالات الأمن والطاقة والتكنولوجيا، فإنها ستتحول من تابع إلى شريك متوازن في النظام الدولي. أما إذا بقيت منقسمة وعاجزة عن اتخاذ مواقف موحدة، فإنها ستظل رهينة التنافس بين واشنطن وبكين.

الخاتمة

تظهر دراسة العلاقات الصينية الأوروبية في ظل التنافس الأمريكي الصيني أن النظام الدولي يشهد تحولاً عميقاً من أحادية القطب إلى تعددية غير مكتملة، تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى وتتشابك استراتيجياتها. إذ كشفت المحاور الثلاثة أن العلاقة بين الصين والاتحاد الأوروبي ليست علاقة بسيطة يمكن حصرها في إطار اقتصادي أو سياسي ضيق، بل هي علاقة متعددة الأبعاد تمزج بين الاعتماد المتبادل، والتوجس الاستراتيجي، والبحث عن التوازن في بيئة مضطربة. فقد أظهر الإطار العام للعلاقة أن أوروبا تنظر إلى الصين بوصفها شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه، لكنها في الوقت ذاته تخشى من طموحاتها الجيوسياسية وتأثيرها على القيم الليبرالية الأوروبية. أما المحور الثاني فقد بين أن التنافس الأمريكي الصيني يمثل محدِّداً رئيساً لتوجهات أوروبا، إذ تجد نفسها مضطرة إلى الموازنة بين تحالفها التاريخي مع أميركا ومصالحها المتنامية مع الصين. وفي المحور الثالث، اتضح أن مستقبل العلاقة سيتأرجح بين سيناريوهات مختلفة تتراوح بين التوازن الحذر، والانحياز الغربي، والتقارب الشرقي، والانقسام الداخلي الأوروبي. أيضاً، إن التحليل الشامل يظهر أن القارة الأوروبية ما زالت في مرحلة إعادة تعريف لذاتها الاستراتيجية، وأن موقعها بين القوتين الأعظم يشبه المساحة الرمادية في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

خريطة النظام الدولي الجديد. فكل خطوة تتخذها بروكسل في اتجاه ما، تحدث ارتدادات في الاتجاه الآخر، الأمر الذي يفرض على صانع القرار الأوروبي انتهاج سياسة قائمة على المرونة والتعددية بدلاً من الاصطفاف القطبي. وعلى ضوء ذلك، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إن العلاقات الصينية الأوروبية تمثل نموذجاً مركباً من التفاعل بين الاقتصاد والسياسة والقيم، إذ تتداخل المصالح التجارية العميقة مع التباينات الفكرية والأمنية، مما يجعلها علاقة تنافسية تعاونية أكثر منها شراكة أو خصومة.
2. يشكل التنافس الأمريكي الصيني المحدد البنيوي الأبرز لمسار العلاقة الأوروبية الصينية، إذ يؤثر في توجهات السياسة الخارجية الأوروبية، ويجعل من أوروبا لاعباً مقيد الحركة ضمن الاستقطاب العالمي الجديد.
3. مستقبل العلاقة سيتحدد بمدى قدرة أوروبا على بناء استقلال استراتيجي فعلي. فكلما ازدادت قدرتها على اتخاذ قرارات منفصلة عن أميركا، ازدادت احتمالات التحول نحو شراكة أكثر توازناً مع الصين، والعكس صحيح.
4. العلاقات الصينية الأوروبية تمثل مؤشراً على شكل النظام الدولي المقبل. فإذا نجح الطرفان في إدارة اختلافاتهما ضمن أطر التعاون، فقد تسهم تجربتهما في ترسيخ نظام عالمي تعددي أكثر استقراراً. أما إذا فشلا، فسيعاد إنتاج منطق الصراع القطبي الذي يهدد الأمن الدولي برمته.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم، حميد شهاب. (2023). تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، (56)، ص 6.
2. اسامة، ميرنا. (2024). الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية: الدوافع والمؤشرات والنتائج [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.
3. إميل، أمين. (2023). العلاقات العربية الصينية... ترسيخ الشراكة. جريدة الشرق الأوسط، لندن، ص 32.
4. البيضاني، أحمد ستار جاسم. (2026). مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية في ظل التنافس الأمريكي الصيني. كلية القانون - جامعة أوروك.
5. التميمي، شذى رضى عبد المجيد. (2024). تحديات تحول الصين إلى قوة عظمى في النظام الدولي. مجلة حمورابي للدراسات، (49)، ص 387.
6. حكمات، عبد الرحمن. (2020). الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. خضير، محمد ياس. (2022). مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
8. رضا، يسرا محمود. (2024). أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين. معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، ص 18.
9. سليمية، عوض. (2024). روسيا والصين: التحالف الاستراتيجي وبداية النهاية للقطبية الأحادية. معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

10. سليمان، سناء. (2024). تداعيات التنافس الأمريكي-الصيني على مستقبل النظام الدولي. مجلة السياسات الدولية، (218)، ص 221-225.
11. سفير، حسين. (2025). أوروبا والتنافس الأميركي-الصيني. جريدة الأهرام، القاهرة، ص 8. https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/986903.aspx
12. صديق، محمد بن. (2024). تصاعد دور الصين. مجلة شؤون عربية، (2)، القاهرة، ص 137.
13. الطحلاوي، أحمد. (2024). الصعود الصيني ومستقبل الغرب: هل يتمكن النظام الليبرالي من البقاء. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
14. عابدين، السيد صدقي. (2024). الصين والاتحاد الأوروبي بين الاعتماد المتبادل والخصومة النظامية. مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة.
15. عثمان، وئام السيد. (2023). الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني والأحادية القطبية. مجلة السياسة الدولية، (22)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص 76.
16. عميري، عبد الوهاب. (2024). التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة. المجلة الجزائرية للأبحاث، (2)، ص 882.
17. فرات، شيرين. (2024). أمريكا والصين: ملفات ساخنة وحرب باردة. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
18. فازيه، ويكن. (2022). مبادرة الحزام والطريق بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات. المركز الديمقراطي العربي.
19. غومودو، فرنسوا. (2023). العلاقات الصينية الأمريكية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض. مركز الجزيرة للدراسات.
20. محمد، جهاد عمر. (2022). العلاقات الأمريكية الصينية. المركز الديمقراطي العربي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0